

دراسة تقييم التأثير على الاستدامة نتيجة إنشاء
منطقة التجارة الحرّة الأوروبيّة المتوسطيّة

التأثيرات على الاستدامة نتيجة إنشاء
منطقة التجارة الحرّة الأوروبيّة المتوسطيّة

ملخص تنفيذي: المرحلة الثانية من مشروع تقييم التأثير على الاستدامة نتيجة إنشاء
منطقة التجارة الحرّة الأوروبيّة المتوسطيّة

مسودة تشاور تمهيدية
أيلول/سبتمبر 2005

من إعداد:

مركز البحوث بشأن تقييم التأثير

معهد السياسات وإدارة التنمية (IDPM)

جامعة مانشستر

IARC

بالتشارك مع:

Deloitte



odi
Overseas Development Institute



أعدّ هذا التقرير بمساهمة مالية من لجنة الجماعات الأوروبية. تجسّد الآراء المبينة في هذا المستند آراء المتعهد ولا تمثّل رأي المفوضية الرسمي.

تم إعداد التقرير لصالح المفوضية الأوروبية بموجب العقد رقم:
EuropeAid/114340/C/SV/CME

معدّو الدراسة الأساسيون:

كولن كيركاتريك، كليف جورج، بلسم أحمد، سيرجيو أليساندريني، كارول شوشاني شرفان، ريمون كولي، رشيد نفتي، ليندا ريتشاردسون، ديرك فيلم لي فليدي.

معهد السياسات وإدارة التنمية (IDPM)، جامعة مانشستر

جامعة بوكوني (Bocconi University)

المعهد الدولي للدراسات الزراعية المتقدّمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط (CIHEAM)

مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة (CITET)

Deloitte & Touche, Sustainable Emerging Markets

معهد تنمية ما وراء البحار (ODI)

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)

موقع المشروع الإلكتروني: <http://www.sia-trade.org/emfta>

بريد المشروع الإلكتروني: sia-emfta@man.ac.uk

ملخص تنفيذي

يصف هذا التقرير نتائج المرحلة الثانية من مشروع تتولاه المفوضية الأوروبية لغرض تقييم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة عن قيام منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطة المرتقبة. تمحورت المرحلة الأولى من المشروع حول تطوير المنهجية الواجب استخدامها. ويعرض هذا التقرير نتائج المرحلة الثانية التي جرى في خلالها تقييم التأثير على الاستدامة تقيماً شاملاً ضمّ المنطقة ككل. يُتوقع من النتائج أن توفر المعلومات لعملية التفاوض ولتطوير سياسات موازية ولتحديد الأولويات التي تستلزم دراسات أكثر تفصيلاً في مرحلتها الثالثة والأخيرة. يعرض هذا الملخص التنفيذي أبرز ما خلصت إليه الدراسة الشاملة لتقييم التأثير على الاستدامة إلى جانب توصيات تُرفع إلى الجهات المفاوضة ومعدّي السياسات في الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط الشريكة له.

يحلل تأثير التقييم على الاستدامة مفاعيل مكوتات أربعة لسيناريو افتراضي عن منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطة مقارنةً بإياه بسيناريو أساسي خالٍ من منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطة. تشمل هذه المكوتات الأربعة إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية والزراعة والخدمات وتحرير التجارة بين دول الجنوب. يتخذ تحرير المنتجات الصناعية الشكل المحدد في اتفاقيات الشراكة الحالية بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط الشريكة له. أما بالنسبة إلى المكوتات الثلاثة الأخرى، فيتضمن السيناريو المرتقب جميع الشؤون الأساسية التي تغطيها المفاوضات الجارية. وقد تبلورت بعض المفاعيل بالنسبة إلى السلع الصناعية في دول المتوسط الشريكة التي بدأت بخفض التعريفات، ويُراعى هذا الجانب في التقييم.

بالنسبة إلى مكوتات سيناريو منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطة الأربعة، ترتبط مفاعيل عديدة بالظروف القائمة في كل دولة على حدة وهي تختلف باختلاف مستوى الحواجز الجمركية أو غير الجمركية المفروضة وبحسب حصة التجارة مع الاتحاد الأوروبي من إجمالي التجارة الدولية في بلد محدد. كما ترتبط المفاعيل بعامل الوقت وهي تختلف من حيث القوة والاتجاه بحسب انعكاسها على المدى القصير، أو المتوسط أو البعيد. وقد أخذ التقييم هذه المفاعيل في عين الاعتبار.

يُبرز التقييم في مرحلة أولية أسوأ الاحتمالات المبيّنة لتأثيرات محتملة مفترضاً بذلك غياب أية تدابير تلطيف. ثم ينتقل إلى تقييم التدابير المحتملة لتلطيف المفاعيل السلبية أو تعزيز المفاعيل الإيجابية.

نتائج أساسية

التأثيرات في الاتحاد الأوروبي

يُتوقع أن تكون التأثيرات الاقتصادية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي إيجابية لمكوتات سيناريو منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطة الأربعة ومحدودة نسبياً لجهة الفعالية الاقتصادية المباشرة. ويُستشف من النتائج تسجيل ربح صافٍ

في رفاه المستهلك يُقدَّر بـ0.2% من إجمالي الناتج المحلي للمنتجات الصناعية مع تسجيل فارق بسيط بين المديين القصير والبعيد. أمّا في ما يتعلّق بمكوّنات السيناريو الثلاثة الأخرى فيُقارَب التأثير الإضافي على الرفاه بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي نسبة الصفر.

يمكن أن تسجل الخدمات، والمنتجات الصناعية إلى حد ما، أرباحاً اقتصادية أكبر على المدى الأبعد تكون مرفقةً بمفاعيل استثمارية. ولكن لا يمكن توقّع هذه المفاعيل بشكل دقيق لأنها تعتمد بشكل كبير على قرارات الاستثمار الفردية وغيرها من نواحي سياسة التنمية والاقتصاد في كلّ من الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط الشريكة له.

قد يترتب عن التحرر الزراعي في الاتحاد الأوروبي تأثيرات اجتماعية سلبية. وتتحسر الأخيرة بشكل أساسي في المناطق الريفية المحلية الواقعة جنوب الدول الأوروبية حيث تتشابه المحاصيل الزراعية مع تلك المزروعة في دول المتوسط الشريكة. وفي بعض المناطق ينضم العمال المؤقتون المهاجرون من دول المتوسط الشريكة إلى لائحة العمال المتأثرين مع ما يرافق ذلك من انعكاسات على الصعيد الاجتماعي في دول المتوسط الشريكة. يُتوقّع تسجيل تأثيرات بيئية إيجابية وسلبية في آن؛ عادةً ما تنسم التأثيرات على موارد المياه والتلوث الزراعي والتنوع البيولوجي بالإيجابية في حين يمكن أن تكون التأثيرات على القيمة الزراعية والقيمة الجمالية للبيئة الريفية سلبية.

التأثيرات في دول المتوسط الشريكة

عادةً ما تكون التأثيرات الاقتصادية في دول المتوسط الشريكة إيجابية لجهة التأثير المباشر على رفاه المستهلك مع احتمال تسجيل تأثير سلبي على المدى القصير في بعض الدول. بالنسبة إلى المنتجات الصناعية يُتوقّع أن يرتفع معدل الرفاه بنسبة تقارب 0.8% من إجمالي الناتج المحلي على أن يتراوح بين أقلّ من صفر بقليل في بعض الدول وحوالي 2% من إجمالي الناتج المحلي في غيرها من الدول. أمّا بالنسبة إلى الزراعة والخدمات فيُقارَب متوسط تحسّن الرفاه حوالي 0.5% لكلّ منهما مع تسجيل أثر إضافي بسيط ناجم عن التحرر في ما بين دول الجنوب.

قد يتحسّن الرفاه بدرجة أكبر على المدى البعيد ولكنّ تحسّنه رهن بالإصلاحات المحلية وقرارات الاستثمار. وبصورة خاصة تستمد منافع اقتصادية جمة من التكامل الإقليمي الأكبر ولكن تحقيقها يستلزم اتخاذ تدابير أخرى إلى جانب التحرر التجاري في ما بين دول الجنوب.

تُبْرز الدراسة بعض التأثيرات الاجتماعية التي تحمل منفعةً على المديين القصير والبعيد في آن إلى جانب غيرها من التأثيرات التي قد تكون سلبيةً بدرجة كبيرة ما لم تُتخذ أية تدابير ملطفة فعلية. أمّا المفاعيل المحتملة المقلقة فهي:

- ارتفاع ملموس في معدلات البطالة وخاصةً بفعل تحرير التجارة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط الشريكة لجهة السلع الصناعية والزراعة وبدرجة أقلّ بالنسبة إلى الخدمات والتحرير بين دول الجنوب؛
- انخفاض في معدلات الأجور يترافق مع تنامي معدلات البطالة؛
- خسارة كبيرة في العائدات الحكومية مع ما يترتب عن ذلك من تبعات اجتماعية تُترجم انخفاضاً في النفقات على برامج الدعم الصحي والتربوي والاجتماعي؛
- تعرّض الأسر الفقيرة بدرجة كبرى إلى تقلّب أسعار المنتجات الغذائية الأساسية في السوق العالمية؛

- المفاعيل السلبية المؤثرة في ظرف النساء الريفيات ومستوى معيشتهم وصحتهم مع ما يرافقها من تحوّل متسارع من الزراعة التقليدية إلى التجارية؛

على خطّ موازٍ، يتوقّع تسجيل تأثيرات بيئية إيجابية وسلبية في آن. أما أبرز التبعات السلبية المحتملة فقد جرى تحديدها على الشكل التالي:

- تأثيرات محلية كبرى على موارد المياه وخصوبة التربة والتنوّع البيولوجي في المناطق التي تخضع لضغط شديد
- ضغط بيئي أكبر في المدن ينجم عن تفهقر الاستخدام في الريف وتنامي الهجرة من الريف إلى المدينة
- ارتفاع في تلوّث الجوّ وتلوّث مياه الساحل نتيجة ازدياد حركة النقل الدولية
- توليد نسبة أكبر من النفايات بسبب تنامي استخدام مواد التغليف

يُتوقّع تسجيل العديد من هذه التأثيرات المحتملة بدرجة أولى على المديين القصير أو المتوسط مع أن هذا قد يستغرق 10 إلى 15 سنة على مدى فترة التكيف. وما لم تتخذ تدابير فعالة على المدى القصير قد تستمر بعض التبعات حتى المدى البعيد.

التأثيرات البيئية العالمية

يشير التقييم إلى تأثير سلبي شامل على التغيير المناخي والتنوّع البيولوجي العالمي ينجم بدرجة أولى عن تزايد حركة النقل وانبعث غازات الدفيئة والضغطات لزيادة الإنتاج الزراعي في مساحات دول المتوسط الشريكة الحساسة بيولوجياً. ويمكن ردع هذين الأثرين السلبيين الناجمين عن تنامي التجارة وتنامي الإنتاج عن طريق المفاعيل التكنولوجية والتنظيمية. إن سيناريو منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية الذي جرى تقييمه لا يتضمّن تدابير التي من شأنها تعزيز هذه المفاعيل الإيجابية بما يكفي لمجابهة المفاعيل السلبية. ولكنّ الدراسة تشير إلى ربح اقتصادي إجمالي يمكن توجيه جزء منه لاتخاذ تدابير موازية للتلطيف من التأثيرات المرتقبة.

التأثيرات على الأهداف الإنمائية للألفية

شمل تقييم التأثير على الاستدامة ضمناً تقييم تأثيرات سيناريو منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية المرتقب على الأهداف الإنمائية للألفية من خلال عرض للمؤشرات الأساسية التي توطّر منهجية تقييم التأثير على الاستدامة. ويبرز التقييم أنّه ما لم يتم اتخاذ تدابير ملطّفة فعالة، سيسجل أثر سلبي محدود وإنما لا يُستهان به على الهدف الأول (الفقر) والثاني (التعليم) والرابع والخامس (الصحة). تطرأ تأثيرات إيجابية وسلبية في آن على الهدف 7 (البيئة) في حين يأتي التأثير على الهدف 8 (شراكة عالمية) إيجابياً. وتتجم التأثيرات السلبية المحتملة في المقام الأول عن ارتفاع في معدلات البطالة على المدى القصير وعن خسارة عائدات الرسوم الناجم بصورة أساسية عن تحرير السلع الصناعية ولكن مع التماس مفاعيل إضافية من سائر عناصر سيناريو منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية. ومن دون تلطيف فعال يمكن لبعض المفاعيل على المدى القصير أن تستمر حتى المدى البعيد.

توصيات إلى جهات المفاوضة ومعدّي السياسات

لا ترمي دراسة تقييم التأثير على الاستدامة إلى الخروج بتوصيات محددة حول مواقف الاتحاد الأوروبي أو دول المتوسط الشريكة له في المفاوضات. ولكن يتعين على الجهات المفاوضة في مختلف الدول أن تراعي التأثيرات آفة الذكر لدى تطوير مواقفها وطوال عملية التفاوض الجارية. وعليها بصورة خاصة أن تأخذ بعين الاعتبار المفاعيل السلبية المحتملة على الهدف الإنمائي الأول للألفية (الفقر المدقع والجوع) والمفاعيل المختلطة على الهدف الإنمائي السابع (الاستدامة البيئية). يُطلب إلى الجهات المفاوضة ومعدّي السياسات الحرص على اتخاذ ما يكفي من تدابير شبيهة بتلك الواردة أدناه في خلال المفاوضات وعلى جانبها، لمجابهة هذه المفاعيل السلبية المحتملة.

جرى تسليط الضوء على مزيد من الإجراءات التي يمكن اعتمادها لتلطيف التأثيرات السلبية وتعزيز التأثيرات الإيجابية. فإلى جانب التدابير المتصلة بالتجارة والخاضعة للتفاوض، تنطبق هذه الإجراءات على السياسة الداخلية في الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط الشريكة له كما تسري على التدابير التي يمكن للاتحاد الأوروبي اتخاذها من خلال برامج المساعدة الإنمائية التي ينتهجها ضمن عملية برشلونة ومن خلال المساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الحكم العالمي.

التدابير المتصلة بالتجارة

- تتضمن التدابير التي يمكن اتخاذها من خلال الاتفاقيات المتفاوض عليها مدى التحرير وتوقيت التطبيق.
- بالنسبة إلى السلع الصناعية يمكن تكيف مراحل التحرير بحيث تراعي الظروف الناشئة في كل دولة من دول المتوسط الشريكة وخاصةً لجهة مستوى البطالة وتطبيق الإصلاح الضريبي تعويضاً عن تراجع العائدات الجمركية.
 - يمكن أن تُلحظ اتفاقيات الزراعة والخدمات والتحرير بين دول الجنوب مرونة مشابهة لجهة التوقيت وأن ترتبط بمراقبة الظروف المحيطة بأبرز المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
 - بالنسبة إلى الزراعة يمكن اتخاذ ترتيبات خاصة لتلك السلع التي يُتوقع أن تشهد تغييرات كبرى في الإنتاج إما في دول جنوب الاتحاد الأوروبي أو في دول المتوسط الشريكة لها. يمكن الاستفادة من هذه التدابير إلى أقصاها من خلال تقييم دقيق للخيارات البديلة، من خلال بحث تعاوني في التأثيرات المتفاعلة في كل من الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط الشريكة له بما فيه تقييم تشاركي بين ضفتي المتوسط يشمل أنماط المعيشة البديلة للمجموعات المتأثرة وتقيماً أكثر شمولية للشؤون البيئية. وتتضمن الخيارات المطروحة الحماية المستمرة لسلع دقيقة وإزالة الحماية إلى جانب برامج لدعم دور الزراعة متعدد الوظائف، والانتقال من مرحلة إلى أخرى والتحول تدريجياً إلى التحرير الكامل. ويجب أن يلتقي توقيت المفاوضات مع توفر نتائج البحث.
 - بالنسبة إلى الخدمات يمكن اتخاذ تدابير خاصة لتلك الخدمات التي قد تبرز فيها الحاجة إلى فرض أنظمة صارمة و/أو الحصول على إعانات حكومية لتفادي التأثيرات السلبية المحتملة، مما قد ينسحب مثلاً على خدمات التوزيع (مع ما قد يترتب عنها من آثار سلبية محتملة على صغار التجار) والخدمات البيئية (المتصلة بتوفير الإمدادات للمجتمعات الفقيرة وكلفتها) والخدمات المالية (المتصلة بتأثر المقرضين بالضغوطات المحلية الدورية والثغرات في نظام الائتمان). يمكن لمثل هذه التدابير أن تتضمن على سبيل المثال ربط توقيت التحرير بتطبيق الإصلاحات التنظيمية المحتملة.

- يمكن إدراج تدابير موازية في الاتفاقيات بين دول الجنوب.
- في التفاوض بشأن هذه التدابير وغيرها، يُطلب إلى الجهات المفاوضة تلمّس مختلف المفاعيل التي جرى التباحث بشأنها في تقرير تقييم التأثير على الاستدامة بصيغته الكاملة إلى جانب الحجج التي عرضها نظراؤهم في دول أخرى.

السياسة الداخلية في الاتحاد الأوروبي

تقع التأثيرات السلبية في الاتحاد الأوروبي أولاً على الزراعة.

- تطوير سياسات اجتماعية وسياسات بيئية للمناطق المتأثرة الواقعة في دول جنوب الاتحاد الأوروبي بما يتماشى مع نتائج الأبحاث المفصلة حول الإصلاح الزراعي. مثلاً توسيع السياسات التي وضعت من أجل إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة لتغطي التأثيرات المحددة المترتبة على التحرير بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط الشريكة له.

السياسة الداخلية في دول المتوسط الشريكة

يتعين على دول المتوسط الشريكة اتخاذ التدابير بشأن جميع مكونات سيناريو منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية لتفادي المفاعيل الاجتماعية والبيئية السلبية الأساسية والتمكن من تحقيق المنافع المحتملة.

- تدابير مباشرة لمساعدة الشركات الصناعية على زيادة قدرتها التنافسية في وجه الشركات الأوروبية (بما يُعادل برنامج تونس لرفع المستوى). يمكن أن تتضمن التدابير دعم كل من كبار المنتجين والمؤسسات المتوسطة والصغيرة للنفوذ إلى المعلومات المناسبة وتوفير التمويل لأغراض التحديث ووضع الخطط لتسهيل تطوير سلسلة إمدادات داخلية واتخاذ مبادرات لتدعيم تفاعل برامج التعليم والتدريب مع حاجات القطاع الخاص المتغيرة.
- تدابير تسهل الانتقال إلى الزراعة التجارية على أن تتكامل مع التدابير الموازية لدعم معيشة مزارعي الكفاف في خلال مرحلة الانتقال. يمكن دمج التدابير الآيلة إلى تسهيل العملية على غرار الإصلاح الزراعي والتدريب والائتمانات الصغرى مع المبادرات الهادفة إلى تطوير الصناعات الريفية وتسريع استحداث مصادر بديلة للنخل في المناطق الريفية.
- استثمار مشترك في النقل الإقليمي وغيره من البنى التحتية.
- تطوير سياسات زراعية وصناعية إقليمية متكاملة للإفادة بصورة أكبر من وفورات الحجم ضمن المنطقة ولتحقيق تأزر أكبر لاستراتيجيات التنمية.
- استحداث مؤسسات إقليمية لإجراء بحوث في شؤون التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المشتركة والمساهمة في تطوير مبادرات سياسة إقليمية ووطنية مثل تطوير نظام موحد لقواعد المنشأ ومقاربات إقليمية لتفكيك الحواجز غير الجمركية.
- مراجعة أحكام الإعانات الغذائية لامتناس تقّلات الأسعار العالمية.
- تعزيز التشريعات البيئية وخاصةً لجهة الموارد المائية والتخطيط لاستثمار الأراضي والضوابط المفروضة عليه وحماية التنوع البيولوجي.
- دعم المؤسسات الكبيرة والصغيرة في الإدارة البيئية واعتماد أنظمة إنتاج أقل تلوثاً.
- الترويج لممارسات زراعية سليمة بيئياً.

- تعزيز المعايير البيئية للنقل البحري والآليات التجارية.

مساعدة الاتحاد الأوروبي الإنمائية

- تعالج برامج المساعدة الإنمائية المنبثقة عن عملية برشلونة العديد من المواضيع بدرجات متفاوتة. لغرض مجابهة مفاعيل منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطة المتزايدة، يتعين تدعيم هذه الجهود في مجالات محددة.
- الترويج للبحث التعاوني بين مختلف دول المتوسط الشريكة في فعالية كلفة التدابير الماضية والتدابير المستقبلية المحتملة لتعزيز تنافسية الشركات الصناعية في دول المتوسط الشريكة.
- بحث مفصل في المفاعيل الاجتماعية والبيئية للتحرر الزراعي في دول المتوسط الشريكة ودول جنوب الاتحاد الأوروبي.
- توفير الدعم من خلال الخطط التي تتيح نشرًا أكبر للمعلومات بشأن معايير سلع الاتحاد الأوروبي وغيرها من فرص النفاذ إلى السوق والضوابط المفروضة عليه.
- توجيه الدعم المستمر لإدارة بيئية أفضل باتجاه تدابير تمت بصلة إلى تأثيرات منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطة، والذي قد يشمل على سبيل المثال تدعيم القدرة المؤسسية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المتكامل والتخطيط الريفي/الحضري والتخطيط الصناعي/الزراعي المتكامل.
- توفير الدعم لتعزيز القدرة المؤسسية على استخدام تقنيات الاقتصاد البيئي في التخطيط الإنمائي.
- تنسيق مختلف وجهات الدعم التي يتيحها الاتحاد الأوروبي ضمن عملية برشلونة سعياً نحو أهداف التنمية المستدامة، مثلاً من خلال دراسة مشتركة للبرامج المقترحة على ضوء التدابير الأولوية المحددة في الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة (MSSD).
- تأمين الدعم من أجل المضي في تطوير الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة لمراعاة نتيجة الأبحاث المستمرة في التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناجمة عن مزيد من التكامل الإقليمي.

دعم الاتحاد الأوروبي من أجل الحكم العالمي

- تعزيز الجهود لغرض تدعيم آليات الحكم متعددة الأطراف التي تعالج بصورة فعالة التغيير المناخي وانحسار التنوع البيولوجي العالمي حيث قد يتقهقر كلاهما بصورة كبيرة في ظل سيناريو منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطة الذي جرى تقييمه.

أولويات تستحق دراسة أكثر تفصيلاً في المرحلة 3 من مشروع تقييم التأثير على الاستدامة لمنطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطة

- ساهمت دراسة تقييم التأثير على الاستدامة في تحديد جملة مجالات تحظى بالأولوية ويتعين مراعاتها لإجراء تقييم أكثر تفصيلاً في المرحلة 3 من المشروع. وهذه المجالات هي على الشكل التالي:

الصناعة

- النسيج، معدات النقل، المواد الغذائية المصنعة والمشروبات، الأثاث والورق، المواد الكيماوية/الحديد والصلب

الزراعة

- الفاكهة والخضار، السمك وثمار البحر، زيت الزيتون، الحبوب، تربية الماشية، منتجات الحليب

الخدمات

- النقل، الاتصالات، الطاقة، الشؤون الماليّة، التوزيع، البناء

التحرير في ما بين دول الجنوب

- ترتدي مختلف المجالات التي تستحق الأولوية على حد ما ورد أعلاه أهمية خاصة بالنسبة إلى التحرير بين دول الجنوب والتحرير بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط الشريكة له. إضافةً إلى ذلك، لا بدّ من إجراء تقييم مفصّل لما قد يترتب عن الاستثمار الإقليمي التعاوني من تبعات محتملة ملطّفة ومعززة في مجال النقل وغيره من البنى التحتيّة والتعاون الإقليمي بشأن تطوير السياسات الصناعيّة والزراعيّة.

مزيد من المشاورات

ستساهم نتائج دراسة تقييم التأثير على الاستدامة في صقل موقف الاتحاد الأوروبي في المفاوضات الجارية، وتصميم برامج المساعدة الإنمائيّة الخاصة به وغيرها من التدابير الموازية واختيار مجالات الأولوية لإجراء دراسة أكثر تفصيلاً في المرحلة 3 من مشروع تقييم التأثير على الاستدامة. عليه يُرحّب بالملاحظات والاقتراحات حول الأسئلة المطروحة أدناه. ولم تُعدّ اللائحة بهدف الشمولية لذا يُرحّب بالملاحظات المتصلة بجوانب أخرى من الدراسة.

- هل تعون أدلة مهمة لم تتم مراعاتها لعلها أدت إلى الخروج باستنتاجات غير صحيحة؟
- هل وقعت أخطاء على مستوى التحليل لعلها أدت إلى استنتاجات خاطئة؟
- هل لديكم اقتراحات حول المزيد من تدابير التلطيف والتعزيز التي لم يتم التباحث بشأنها؟
- هل من مجالات تستحق الأولوية لإجراء دراسة أكثر تفصيلاً في المرحلة 3 من المشروع، بما فيها مجالات أغفلها هذا التقرير؟

يمكن إرسال التعليقات والمقترحات على بريد المشروع الإلكتروني:

sia-emfta@man.ac.uk